الصناعة ..وترعب الاتصالات

مستشار وزير الاتصالات:

على وزارة الصناعة أن لا تكون ملكية أكثر من الملك

فجرت قضية انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية صراعا بين وزارتي الصناعة والتجارة والاتصالات وتقنية المعلومات حول مخاطر الانضمام على قطاع الاتصالات الذي سيتعرض لمنافسة شرسة وغير عادلة سيدفع ثمنها نحو12ألف عامل في هذا القطاع طبقا لمستشار وزير الاتصالات وتقنية المعلومات مصلح العزير الذي أكد أن فترة السماح والامتيازات للدول الفقيرة ومنها اليمن تمنح للمستقبل وليس للماضي كما حصل مع اليمن, ودعا العزير وزارة الصناعة والتجارة إلى النظر للقضية بمسؤولية وأن لا تكون ملكية أكثر من الملك.

فترة السماح تمنح للمستقبل وليس للماضي

حاوره/عبدالله الخولاني

***بداية لو توضح حقيقة الجدل الدائر بين وزارتي الصناعة والاتصالات المتعلق بانضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية؟**

- الجدل القائم حاليا من وجهة نظري الشخصية سببه التوقيع من قبل الأخ وزير الصناعة والتجارة على توقيع البرتوكول النهائي لانضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية وحصلت هناك مفاجأة أن فترة السماح أثناء فترة التفاوض السابق حسبت من العام 2010م والصحيح هو احتسابها من فترة التوقيع النهائي للانضمام ولمدة خمس سنوات مثلما حصل مع كثير من الدول لكن للأسف الشديد لم يحصل تعديل للتاريخ القديم للاستفادة هذا نتج عنه أن الأخ وزير الاتصالات ينبه إلى المخاطر التي سيتعرض لها قطاع الاتصالات نتيجة عدم إعداده وتهيئته للمنافسة في ظل الظروف والمتطلبات الجديدة للانضمام.

***ماذا تقصد بفترة السماح؟**

- الظروف السياسية التي مرت بها اليمن ويعلم بها الجميع أدت إلى تجميد المفاوضات وبالتالي تأخير عملية التوقيع وكان من المفترض قبل التوقيع النهائي أن تعرض الاتفاقية على مختلف القطاعات والجهات لطرح أية ملاحظة تخص كل قطاع وهو أمر سهل في اعتقادي الشخصي بأن تبدأ فترة السماح من تاريخ السريان أي التوقيع النهائي لعملية الانضمام فليس من المعقول أن تمنح فترة إمتياز عن الماضي وهذا لم يحصل مع أي دولة لأن الماضي لا توجد عليه قيود.

لم ينتبهوا

*** وزارة الاتصالات عضو في اللجنة الوطنية للإعداد والتفاوض مع منظمة التجارة العالمية ..فلماذا لم تتنبه لهذه القضية قبل التوقيع؟**

- يبدو أن الأخوة في وزارة الصناعة والتجارة اعتبروا الاتفاقية جاهزة ولم يتنبهوا لدعوة القطاعات والوزارات لابداء الملاحظات الأخيرة قبل عملية التوقيع النهائي ولهذا لم يتم التركيز على قضية تاريخ فترة السماح.

مطب

*** هل نفهم من كلامك أن الحكومة تعمل بدون تنسيق فيما بينها خاصة في قضية هامة مثل انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية؟**

- لو كان هناك تنسيق لما وقعنا في المطب الذي وقعنا فيه اليوم.

نتائج كارثية

*** ماذا لو لم يتم الأخذ بملاحظات وزارة الاتصالات ..ما هي النتائج المتوقعة عن ذلك؟**

- قطاع الاتصالات الحكومي سيكون أمام منافسة شرسة وغير عادلة وسيكون وضعه صعبا لأن لديه قوة بشرية هائلة غير مؤهلة حوالي نحو12ألف عامل وعاملة بعكس القطاع الخاص الذي يدير مؤسساته وشركاته بعشرات الأشخاص المؤهلين أيضا تتوفر له المرونة في الأداء والسرعة في اتخاذ القرار بعيدا عن البيروقراطية والتعقيدات.

التزام

*** لكن هناك من يقول إن وزارة الاتصالات تفضل أن تبقى هي الوحيدة المحتكرة لخدمات الاتصالات؟**

- هذا كلام غير صحيح هناك تجاوز من قبل الشركات فيما يتعلق بالحق العام فالمنافسة في الاتصالات وصلت إلى ثلاث شركات خاصة فأين الاحتكار وبالنسبة للبريد ليس محتكرا ومحررا منذ وقت طويل ويوجد منافسة قوية لكن القطاع العام عليه التزام بأن يوصل الخدمة إلى كل منطقة وقرية لكن القطاع الخاص يأخذ ما هو مربح له فقط.

صعوبة

*** ما هي الآثار السلبية على قطاع الاتصالات في اليمن؟**

- صعوبة منافسة المؤسسات والشركات والهيئات العامة في قطاع الاتصالات لأسباب عديدة تنظيمية وإدارية وتشريعية وبسبب العمالة الكبيرة التي لديها والتي قد تفشل هذه المؤسسات والشركات والهيئات أو تضحي بهذه العمالة.

وخضوع هذه المؤسسات والشركات والهيئات للخصخصة وما قد ينجم عنه من تضحية بالعمالة التي لديها ومن إفقاد الدولة لمصادر دخل سنوي كبيرة لما تحققه من عائدات ناجمة عن ما تدفعه من ضرائب ومن فائض ربح.

وخصخصة بعض الخدمات المربحة التي تقدمها الجهات التابعة للوزارة وترك الخدمات التي تحقق خسارة أو لا تحقق ربحاً سيؤدي لفشل هذه الجهات وحرمان العاملين فيها لوظائفهم ومصدر رزقهم وحرمان الدولة من العائدات التي تحققها منها في هذه المرحلة الصعبة والحرجة.

تمديد

*** ما هي الآثار الايجابية في حال تحديد فترة السماح؟**

- في حالة التفاوض لمنح فترة سماح لا تقل عن 5 سنوات وتبني برنامج جدي للتأهل فيمكن تحقيق بعض الفوائد في قطاع الاتصالات نتيجة الانضمام ومنها:

إعادة ترتيب الجهات التابعة للاتصالات بشكل جدي وفاعل قد يحقق مستوى أداء ونمواً أكبر لها ويزيد من قدرتها على المنافسة.

في حالة الاهتمام بتدريب العمالة تدريبا جيدا في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات قد يوفر فرصة لهذه العمالة للمنافسة في السوق المحلية وفي السوق الخارجية ويهيئ لاستثمارات مفيدة في القطاع، ولذا لابد من التفاوض مع منظمة التجارة العالمية على منح اليمن فترة سماح قدرها خمس سنوات على الأقل لتنظيم وتأهيل القطاع وتهيئته لتنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقية وملحقها أسوة بالدول الأخرى التي حصلت على استثناءات بفترات سماح لمختلف القطاعات ويضمنها قطاع الاتصالات ومنها مصر والانطلاق في تبرير هذا الطلب بالظروف الاستثنائية وغير الطبيعية ولا المستقرة التي مرت بها اليمن على مدى ثلاث سنوات.

لا يكونوا ملكيين

*** ما هي الرسالة التي توجهها لوزارة الصناعة والتجارة؟**

- أن يتعاملوا بكل مصداقية ومسؤولية لتعديل فترة السماح مع منظمة التجارة العالمية فهذا حق اليمن الطبيعي ومن غير المعقول أن نمنح فترة امتياز عن الماضي فترات الامتياز تمنح للدول الفقيرة والنامية عن المستقبل ولكن بالإمكان تغيير فترة السماح من تاريخ التوقيع النهائي بعيدا عن التهويل وأن لا تكون وزارة الصناعة والتجارة ملكية أكثر من الملك.

لوكان هناك تنسيق لما وقعنا في هذا المطب اليوم

تحرير الاتصالات يفقد القطاع العام هيبته..والقطاع الخاص يتلهف للمرحلة؟

مع مطلع العام 2015م سيكون من الصعب على المؤسسة العامة للاتصالات ويمن نت وشركة تيليمن البقاء في السوق اليمنية لوحدها متربعة على عرش احتكار الاتصالات الثابتة وخدمات الإنترنت والاتصالات الدولية .

ففي تلك اللحظة سيكون على اليمن السماح للشركات الدولية والمحلية الخاصة بالنفاذ لسوقه في قطاع الاتصالات والتي تتلهف لدخول السوق وكسر احتكار خدمة المعلوماتية في سوق يتعطش للمزيد من الخدمات وفقا لاتفاقية انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية .

عملية السماح بالنفاذ إلى السوق تعني تحرير سوق الاتصالات في اليمن بكامله وهذه عملية يرى البعض أنها مجحفة بحق المؤسسات الوطنية ويرى آخرون من أصحاب القطاع الخاص أنها هامة لربط السوق اليمنية بالسوق العالمية والاستفادة منها وكلا الرأيين ينظران في هذا الاتجاه إلى الربح والخسارة التي ستخص كلاً منهما مستقبلا.

تحقيق/ أحمد الطيار

ثلاثة قيود تجعل المؤسسة العامة للاتصالات المزود الأول للاتصالات الثابتة وخدمات النت مكبلة عن التطور الذي يطلبه عملية التحرير الكامل للاتصالات في السوق اليمنية وهي كما يقول الدكتور عبدالرحمن عبده الخياطي مدير عام تنظيم الاتصالات بوزارة الاتصالات غاية في التعقيد حيث تتمثل العقبة الأولى في الروتين والبيروقراطية الواجب اتخاذها بشأن التطوير حيث لا يوجد قانون للاتصالات حتى الآن كما أن عقبات الخضوع لقوانين الإدارة والمناقصات والمزايدات هو الآخر عقبة أخرى أمام التطوير وهناك جانب العمالة التي تزيد عن 12000 موظف بالأجر اليومي ينتظرون توظيفهم إجباريا بالمؤسسة ليكونوا عبئا عليها فيما بعد.

المشكلة

تكمن المشكلة في أن المؤسسة العامة للاتصالات وما تتبعها من إدارات الإنترنت وغيرها تخضع للإدارة الحكومية والإجراءات الإدارية في القطاع الحكومي معروفة بخضوعها لأنظمة وإجراءات لا تسمح لها بالمرونة في عمليات التطوير وإدخال الأجهزة والخدمات الجديدة بسهولة ويسر ولعل هذا الإجراء هو ما يكبلها ويجعلها عقيمة في نظر الآخرين وغير موائمة للتطورات في مجال الاتصالات مقارنة بالعالم الخارجي.

روتين

ويصف الخبير في مجال الاتصالات المهندس مجاهد الحيمي إجراءات العمل اليومية بأنها روتين ممل للعمل الذي تقوم به المؤسسة العامة للاتصالات فحين يتطلب العمل إدخال أجهزة حديثة تقف عوائق حينها أولا ضرورة خضوع العملية لمناقصات ومزايدات وفقا لقانون مناقصات ومشتريات الدولة وحينها يتم الرفع إلى الوزارة والتي ترفع إلى هيئة المناقصات وهكذا يستغرق الوقت شهور عدة لإصدار مناقصة لشراء جهاز تزيد قيمتها عن بضعة آلاف من الدولارات ثم التقدم للمناقصات وفتح المظاريف يستغرق شهور عدة وبعدها علميات التحليل ثم الإرساء لينتهي العام ولم يتم جلب ذلك الجهاز ، وهكذا يتم العمل في كل الإدارات التقنية والفنية المتعلقة بالاتصالات وهذا يجعلها فريسة سهلة للروتين ويعيقها عن المنافسة في سوق محررة الأمر الذي يؤكد أنها لن تستمر في تقديم الخدمة لشهور وبالتالي ستنهار تماما ويكون عمالها وموظفوها عرضة للتسريح.

القانون

لا يوجد في اليمن قانون ينظم سوق الاتصالات ولا توجد هيئة مستقلة لتنظيم الاتصالات والإشراف عليه علميا وتقنيا وهذا من جهة أعاق عمل الاتصالات اليمنية وقلل من فرص تطورها بل ولم يمنحها فرص التطور الإداري والمالي والاستقلالية العملية والتقنية ،ويشير الخبراء إلى أن قانون الاتصالات اعد عام 2002م ولم ير النور حتى الآن حيث لازال حبيس أدراج مجلس النواب والسبب كما يقولون أن فكرة الاحتكار وبقاء الاتصالات تابعة للدولة كان هو الحل الأمثل في رأيهم وخافوا من تطور الاتصالات الحكومية لذلك عملوا على تأجيل إصداره لإتاحة الفرص أمام القطاع الخاص للنمو خصوصا في سوق الاتصالات النقالة والتي تم الترخيص لها أيضا في ظل عدم وجود قانون عام 2000م.

العمالة

أشعلت العمالة بشكل عام في المؤسسة العامة للاتصالات وتوابعها حماس وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات لتعلن أنها لن تكون جاهزة للسماح بنفاذ الشركات للسوق اليمنية بحلول العام 2015م ورغم صحة المقولة من ناحية العمالة المقدرة بأكثر من عشرة آلاف موظف والمخاوف من أن تؤدي المنافسة في السوق للقضاء على مؤسسة الاتصالات وبالتالي فقدان الموظفين لأعمالهم إلا أن السؤال المطروح لماذا أجلت الوزارة طيلة ثلاثة عشر عاما من التفاوض مع المنظمة قضية هذا الموضوع أو العمل على تلافيه على الأقل من خلال تأهيل المؤسسة عاما بعد آخر لتكون جاهزة في يوم ما محل تنافس مع الآخرين.

ويرى الخياطي أن الحديث عن العمالة هو طرق لباب حقيقي ويعد مشكلة مزمنة بالنسبة للمؤسسة وللوزارة وللحكومة بشكل عام ويكشف عن الفساد الذي ساد عمليات التوظيف في الفترة الماضية خصوصا للمؤسسات التابعة للقطاع العام والتي لا تكتفي بإيراداتها الذاتية بل تعتمد على المنح من الدولة والدعم الحكومي عاما بعد آخر مما سيجعل الدولة تتعرض لخسائر والعمال لفقدان وظائفهم في اقرب فرصة للمنافسة بين الشركات.

تأهيل

ياسر ثامر مدير عام العلاقات العامة بوزارة الاتصالات يقول أن الاتفاقية الخاصة بانضمام اليمن لمنظمة التجارة لم تراع الخصوصيات للاتصالات اليمنية بحيث تراعي وضع اليمن كدولة نامية ويقول القانون الذي لم يخرج إلى النور حتى الآن ولم يتم إنشاء هيئة الاتصالات كما أن السوق اليمنية في غالبها محررة بنسبة 70% لذلك علينا فقط الحصول على الوقت الكافي لكي تستوعب اليمن فرص التأهيل للمنافسة فالمؤسسة العامة للاتصالات ليس لديها مانع بالتحرير لكن يجب أن تمنح الوقت حتى لا تتعرض المؤسسة للتراجع والتأثير سلبيا على العمالة.

التنظيم

لن يكون للدولة أي احتكار ميداني للاتصالات بدءاً من الأول من يناير 2015م لكنها ستحتفظ بحقها في التنظيم والتطوير فقط وهذا هو اقل حق لها مستقبلا، ويقول ياسر تامر: إن الوزارة ليست لديها معارضة بشكل كامل لكنها تعترض على بند إزالة القيود التي تعترض مسالة النفاذ لسوق الاتصالات فيها ويرى أن هذه الاتفاقيات فيها اجحاف لحق اليمن لانها لم تعر اهتماما للتأهيل للمؤسسات اليمنية ومن الواجب تلبية مصالح الدول خصوصا دول العالم الثالث ومنها اليمن للوصول للمستوى بعدم الإضرار بمؤسساتها الرسمية وحقوق عامليها.

متنافسون جُدد يتطلعون للنفاذ للسوق اليمنية ..والاتصالات تغريهم

ترحيب

يرحب القطاع الخاص العامل في مجال الاتصالات باتفاقية انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية ويعد الأيام لتنفيذها مع مطلع العام 2014م في سوق الاتصالات فشركاته الثلاث سبأ فون وام تي إن وواي سيكونون رابحين دون منازع ويضعون نصب أعينهم ثلاث نقاط كما يقول المهندس توفيق البعداني مدير شركة نت تكنولجيز اسبيرمنت ففي الأولى سينجحون بالخروج من تقنية الجيل الثاني التي يعملون بها منذ العام 2001م وسيمكنهم التحرير من الانطلاق نحو الجيل الثالث بل والوصول للرابع أيضا وهي نقلة نوعية ذات مزايا عالية طالما حلمو بها كما سيكسرون طوق احتكار يمن نت للإنترنت والثالث سيكون المجال أمامهم مفتوحا للاتصالات الدولية والتي تحتكرها تيليمن.

البنك الدولي

يؤمن البنك الدولي الطريق أمام القطاع الخاص العامل في قطاع الاتصالات للنفاذ إلى سوق الاتصالات اليمنية ويقول مختصون في وزارة الاتصالات أن البنك الدولي يكرر على الوزارة ضرورة الإسراع بعملية التهيئة الجاهزية لاستقبال الشركاء الجدد الذين يدعمهم ورغم علم البنك الدولي بوجود عقبات كبيرة تواجه الاتصالات اليمنية نفسها إلا انه لم يعر لها أي اهتمام وهو ما ضاعف من مأزق الاتصالات اليمنية في هذه اللحظة.

منافسون

يتطلع المنافسون الجدد للنفاذ للسوق اليمنية بقوة وهناك عدة شركات دولية بدعم محلي وشركاء محليين تسيل لعابهم على سوق حجمه أكثر من 15 مليون مستهلك في الهاتف النقال والثابت والإنترنت ويقول الخبير علي الروضي مختص المعلوماتية بشركة يمن سيستم أن إجمالي قيمة إنتاج قطاع الاتصالات في اليمن يصل إلى أكثر من 100 مليار ريال وهذا خاص بشركات الجي اس أم وشركات الخدمات التي تعمل في مجالها فيما تحقق الاتصالات الحكومية إنتاجا بقيمة تصل إلى 200 مليار ريال إجمالي ما يتم توريده للدولة حسب ما أشار وزير الاتصالات أكثر من 60 مليار ريال.

لبنان حوالي 34 شركة لثمانية ملايين مواطن لبناني هناك منافسة، بينما في الجمهورية اليمنية خمس شركات احتكارية بخدمات رديئة جدا وأسعارها عالية جدا لـ25 مليون.

احتكار وهروب

*** أنت مع من يقول أن طلب التأجيل هو محاولة لاحتكار سوق الاتصالات والهروب من سوق المنافسة؟**

- نعم.. هذا الطلب وزارة الاتصالات ما هو إلا هروب إلى الأمام من أجل إطالة مدة الاحتكار، فقط لا غير، ليس لديهم أي مبرر.

*** برأيك كباحث اقتصادي.. كيف يحل هذا الاختلاف بين الجانبين؟**

- لا بد في قطاع الاتصالات أن يفتح باب المنافسة على مصراعيه خصوصا.. أربع شركات أو خمس شركات محتكرة في هذا الجانب، والخدمات التي تقدمها هذه الشركات سيئة، كذلك لا أعتقد أنه كما يقول وزير الاتصالات أنه سيتأثر 12 ألف موظف.. هناك فائدة لـ25 مليون مواطن إذا كان سيتأثر البعض.. الحقيقة إذا استمرت الشركات بتأدية خدماتها بهذا الشكل الرديء فإن المستهلك سيتجه بشكل طبيعي إلى الشركات التي ستدخل وتقدم أسعاراً أقل وخدمات أفضل.

خطة استراتيجية

*** أنت تدعو الحكومة بالتسريع في عملية الانضمام؟w**

- الحكومة قد انضمت ضمن الاتفاقية.. وأنا مع انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية، ولكن يجب على الحكومة إعداد خطة استراتيجية وعمل توقعات ما هي الإيجابيات والمميزات والمكاسب التي سنحصل عليها من انضمامنا، ويجب أن تكون لديها رؤية ما هي السلبيات وكيفية التقليل من آثار هذه السلبيات وكيفية مواجهتها.

تأهيل القطاعات

*** لوحظ أن تم اعتماد الخمس السنوات منذ 2010م والمفترض أن تبدأ من تاريخ التوقيع منذ 2013م لتأهيل البنية التشريعية والإدارية لهذا الانضمام.. تعليقك؟**

- للعلم يجب على اليمن عندما بدأت بالمفاوضات مع منظمة التجارة العالمية أن تكون قد عملت على تأهيل بعض القطاعات، إلا أنه طالت فترة المفاوضات ولم يؤخذ على الإطلاق تأهيل القطاعات الصناعية والمصرفي والتعليمي، الحكومة لم تكن مكترثة لهذا الجانب، ولم تعمل على تأهيل نفسها من أجل القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية.. هذا أيضا تقصير من الحكومة، لكن للحكومة كل سنتين من خلال المفاوضات تعمل على تقييم موازين المدفوعات وموازينها التجارية، وعليه عندما يحدث خلل في أي من السلع أو أي من القطاعات، عليها أن تقدم إلى منظمة التجارة العالمية ويحق لها أن تعيد النظر في بعض السلع التي تأثرت، فعلى سبيل المثال الهند تأثر فيها قطاع الألبان، وعملت بعد ذلك مفاوضات مع 110 دول حتى إعادة النظر في اتفاقيتها بالنسبة للألبان وتم مراعاة هذا الجانب من قبل الدول الأعضاء.

***إذا ما أقر مجلس النواب الانضمام.. كيف سيكون وضع الاتصالات؟**

- أنا أتوقع بالنسبة لشركات الاتصالات في ظل رداءة خدماتها بأنها ستتأثر.. ومعظم المستهلكين يشكون من رداءة الخدمات ربما يتجه كثير من المستهلكين للانتقال إلى شركات أخرى التي تقدم خدمات أفضل.

مستقبلا

*** ما يفترض على الحكومة عمله خلال الفترة القادمة؟**

- سواء مع شركات الاتصالات أو مع غيرها من الشركات على الحكومة وعلى وزارة الصناعة التنسيق مع كافة الوزارات والجهات المعنية في القطاع العام.. كذلك عليها التنسيق القطاع الخاص من خلال الرقابة على مدى التزام اليمن ومدى الالتزام بتنفيذ هذه الاتفاقيات وتقييم الآثار السلبية والإيجابية لذلك.